منع أردنيين من دخول الأراضي الأميركية لأسباب غير مرتبطة بقرار ترامب

اعلنت وزارة الخارجية الاردنية في بيان مساء الاثنين ان السلطات الاميركية لم تسمح لاردنيين بدخول الولايات المتحدة، مبررة ذلك ب»اختلالات» تتعلق بتأشيراتهم وغير مرتبطة بالمرسوم الذي اصدره الرئيس دونالد ترامب وحظر فيه دخول رعايا سبع دول لمدة ثلاثة اشهر.

وقالت المتحدثة الرسمية باسم الوزارة صباح الرافعي ان "وزارة الخارجية تابعت عبر السفارة الاردنية في واشنطن مع السلطات الأميركية المختصة ومع السفارة الأميركية في عمان موضوع إعادة مواطنين أردنيين من الولايات المتحدة وعدم السماح بدخولهم مؤخرا».

واضافت ان "السلطات الأميركية أكدت للسفارة الاردنية في واشنطن بأن عدم السماح بدخولهم كان بسبب اختلالات تتعلق بتأشيراتهم وليست مرتبطة بأي شكل من الاشكال بالقرار التنفيذي الصادر عن الرئيس الأميركي دونالد ترمب».

9
Wednesday 1st February 2017 - 10 th year - Issue No.2868 الوسط
الأربعاء 4 من جمادى الأولى 1438 هـ/ 1 من فبراير 2017 – السنة العاشرة – العدد 2868
alwasat.com.kw

الرئيس الأميركي يقيل وزيرة العدل بالوكالة بعد معارضة قراره

مرسوم ترامب يواصل إثارة الجدل في الولايات المتحدة

استمرار التظاهرات المناهضة لقرارات ترامب

اقال دونالد ترامب وزيرة العدل بالوكالة سالي ييتس بعد رفضها تطبيق مرسومه حول الحد من الهجرة الذي يثير جدلا محتدما في الولايات المتحدة والعالم، وعين بدلا منها المدعي الفدرالي دانا بينتي الذي تعهد بالدفاع عن قرارات الرئيس الاميركي.

كما أقال ترامب المسؤول بالوكالة عن ادارة الهجرة والجمارك دانيال راغسديل الذي كان عين ايضا في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، وعين محله توماس هومان.

وكانت وزيرة العدل بالوكالة المسؤولة الثانية في الوزارة في ادارة اوباما. وقد امرت المدعين بعدم الدفاع عن مرسوم ترامب.

وقال البيت الابيض في بيان ان ييتس "خانت وزارة العدل برفضها تطبيق قرار قانوني يرمي لحماية مواطني الولايات المتحدة».

واضاف ان "الرئيس ترامب اعفى ييتس من مهامها وعين المدعي العام لمقاطعة شرق فرجينيا دانا بينتي في منصب وزير العدل بالوكالة الى ان يثبت مجلس الشيوخ السناتور جيف سيشنز" في منصب وزير العدل.

وبعد تعيينه، أصدر بينتي "توجيهات الى الرجال والنساء في وزارة العدل بان يقوموا بواجبهم كما اقسمنا وان يدافعوا عن اوامر رئيسنا القانونية».

«ضعيفة بشأن الحدود»

وصف البيت الابيض في بيانه ييتس بانها «ضعيفة في ما يتعلق بالحدود وضعيفة جدا في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية».

وكانت ييتس شككت في مذكرة داخلية بقانونية المرسوم الذي يمنع لمدة ثلاثة أشهر دخول مواطني سبع دول ذات غالبية مسلمة تعتبرها واشنطن "ملجأ للارهابيين».

قالت "طالما انني اشغل منصب وزيرة العدل بالوكالة، لن تقدم الوزارة حججا للدفاع عن المرسوم الرئاسي الا اذا اقتنعت بان ذلك امر مناسب».

اما بالنسبة لإقالة راغسديل، أعلن وزير الامن الداخلي جون كيلي في بيان لم يعلل فيه سبب الاقالة، ان هومان "سيعمل على تطبيق قوانيننا حول الهجرة على اراضي الولايات المتحدة بما يتفق والمصلحة الوطنية».

ويحظر المرسوم الذي وقعه ترامب الجمعة دخول جميع اللاجئين أيا كانت أصولهم الى الولايات المتحدة لمدة اربعة اشهر، ولمدة غير محددة للاجئين السوريين. كما يحظر دخول الولايات المتحدة على مواطني ايران وسوريا والعراق واليمن وليبيا والصومال والسودان لمدة ثلاثة أشهر، حتى لو كانت بحوزتهم تأشيرات دخول.

واحتج عدد كبير من الدبلوماسيين عبر قناة رسمية على المرسوم. لكن المتحدث باسم البيت الأبيض شون سبايسر حذرهم بأنه "اما ان يقبلوا بالمرسوم او يرحلوا».

وبينما تتصاعد التظاهرات والادانات، قال الرئيس الديموقراطي السابق باراك اوباما ان "مستوى التعبئة" في الولايات المتحدة مشجع.

وكان اوباما وعد بان يبقى بعيدا عن الجدل السياسي ما لم تواجه "القيم الاساسية" لاميركا تهديدا. ويبدو انه رأى ان هذا ينطبق على الوضع الحالي بعد عشرة أيام على انتهاء ولايته.

وقال كيفن لويس الناطق باسمه ان اوباما "يعارض اساسا مفهوم التمييز بين الافراد بسبب معتقداتهم او دياناتهم».

وتنفي السلطة التنفيذية ان تكون القيود التي فرضت مرتبطة بديانة محددة. وقال ترامب الاحد ان "الامر لا يتعلق بحظر يستهدف المسلمين كما تقول وسائل الاعلام خطأ". واضاف ان "الامر لا علاقة له بالديانة بل بالارهاب وبامن بلدنا».

ورد ترامب على الانتقادات بسلسلة تغريدات الاثنين، فكتب ان "كل شيء يسير على ما يرام باستثناء عدد قليل جدا من المشاكل».

ولتوضيح الوضع في المطارات الاميركية التي عمت بعضها الفوضى، اشار الى خلل معلوماتي لدى شركة دلتا للطيران وتظاهرات المعارضين وردود الفعل المبالغ فيها لبعض اعضاء الكونغرس.

وكان عدد من المجموعات الكبرى وخصوصا شركات سيليكون فالي حيث يعمل آلاف المهندسين الاجانب (أبل ومايكروسوفت وغوغل وار بي ان بي ونيتفليكس)، رأت ان القيود المفروضة على الهجرة "مخالفة للقيم الاميركية».

«نرحب باللاجئين»

نقلت شهادات في جميع انحاء العالم لمواطنين من الدول المعنية التي فرضت عليها قيود الهجرة، تدين الاجراءات التي طبقتها الادارة الاميركية فجأة وتعبر عن شعورهم بالاحباط والغضب.

وتجمع مئات المتظاهرين مساء الاثنين امام المحكمة العليا مرددين هتافات "لا كراهية، لا خوف، نرحب باللاجئين».

وخارج الولايات المتحدة لم تضعف موجة الاستياء التي اثارها مرسوم ترامب.

فقد دانت المستشارة الألمانية انغيلا ميركل الاثنين القيود على الهجرة والسفر إلى الولايات المتحدة. وقالت للصحافيين إن "مكافحة الإرهاب الضرورية والحازمة لا تبرر إطلاقا تعميم التشكيك بالأشخاص من ديانة معينة، وتحديدا هنا الإسلام».

وتظاهر عشرات الآلاف في لندن الاثنين ضد المرسوم.

طهران تحذر الولايات المتحدة من البحث عن ذريعة لإثارة التوترات

إيران تنتهك الاتفاق النووي بـ «تجربة بالستية»

قال البيت الابيض أمس انه على علم بتجربة صاروخية اجرتها ايران، الا انه لم يكشف عن تفاصيل، وقال المتحدث باسم البيت الابيض شون سبايسر «نحن على علم بان ايران اطلقت ذلك الصاروخ. وندرس طبيعته بالتحديد».

وكانت شبكة فوكس نيوز نقلت سابقا عن مسؤولين اميركيين لم تكشف عن هوياتهم ان ايران اجرت تجربة على صاروخ بالستي الاحد في انتهاك لقرار للامم المتحدة.

وقد تعتبر هذه التجربة انتهاكا للقرارات الاممية وقد تمهد الطريق لفرض عقوبات على ايران.

ووجه وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف أمس تحذيرا الى الولايات المتحدة وطالبها بعدم البحث عن "ذريعة" لاثارة "توترات جديدة" بخصوص برنامج الصواريخ البالستية الايراني.

وقال ظريف خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الفرنسي جان مارك آيرولت "نأمل في الا تستخدم مسألة برنامج ايران الدفاعي ذريعة» من قبل الادارة الاميركية الجديدة "لاثارة توترات جديدة».

ولم يؤكد ظريف ولم ينف اطلاق صاروخ اعلنت عنه الحكومة الاميركية الاثنين والتي طلبت عقد جلسة طارئة بعد ظهر الثلاثاء لمجلس الامن الدولي.

وتوترت العلاقات بين طهران وواشنطن في الايام الماضية مع قرار الرئيس الاميركي دونالد ترامب حظر دخول ايرانيين ورعايا ست دول اخرى الى الولايات المتحدة لمدة ثلاثة اشهر.

وخلال المؤتمر الصحافي اعلن آيرولت ان "فرنسا اعربت مرارا عن قلقها ازاء استمرار التجارب البالستية (التي) تعيق عملية اعادة بناء الثقة التي ارساها اتفاق فيينا" حول برنامج ايران النووي.

وشدد ظريف على واقع ان برنامج ايران البالستي "ليس جزءا" من الاتفاق النووي ولا يشمله القرار 2231 الصادر عن مجلس الامن الذي صادق عليه، وان الصواريخ الايرانية "ليست مصممة لحمل رؤوس نووية». من جهته ذكر آيرولت ان فرنسا "متمسكة باتفاق فيينا" حول البرنامج النووي الايراني وانها ترغب في "أحترامه بدقة من قبل كل الموقعين».

وفي 16 يناير 2016 رفع قسم كبير من العقوبات الدولية عن ايران مقابل الحد من برنامجها النووي بموجب الاتفاق الذي وقعته طهران والقوى الكبرى قبل ستة اشهر من ذلك التاريخ.

لكن نوايا ترامب الذي وعد خلال الحملة الانتخابية "بتمزيق" هذا الاتفاق تثير العديد من التساؤلات. وخلال مكالمة هاتفية الاثنين، مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز تم الاتفاق على ضرورة "التطبيق الصارم" للاتفاق النووي الايراني.

مجلس الشيوخ الأميركي يصادق قريبا على تعيين تيلرسون وزيرا للخارجية

تخطت عملية تعيين ريكس تيلرسون وزيرا للخارجية في الولايات المتحدة مرحلة جديدة الاثنين بعد تصويت إجرائي إيجابي في مجلس الشيوخ، على أن يجري التصويت على تثبيته في منصبه خلال الأيام المقبلة.

وصوت أعضاء مجلس الشيوخ بـ56 صوتا مقابل 43 على تعيين الرئيس السابق لمجلس إدارة مجموعة إكسون موبيل النفطية على رأس الدبلوماسية الأميركية، فأيدت الغالبية الجمهورية تعيينه فيما عارضه الأعضاء الديموقراطيون جميعهم تقريبا.

وكان ذلك تصويتا إجرائيا تمهيدا للتصويت النهائي الذي يتوقع أن يتم الأربعاء، ولو أنه من الممكن إعادة جدولته في يوم آخر.

نتانياهو: علاقتنا مع المكسيك أقوى من أي «خلاف عابر»

اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو أمس ان علاقات بلاده مع المكسيك «اقوى بكثير من اي خلاف عابر» بعد الغضب الذي اثارته تغريدة اثنى فيها على قرار الرئيس الاميركي دونالد ترامب بناء جدار مع المكسيك.

وقال نتانياهو في بيان "انتهز هذه الفرصة لأشرح أو لأوضح ما قلته وما لم أقله في التغريدة التي كتبتها قبل عدة ايام. اشرت فيها الى النجاح الباهر الذي حققه الجدار الأمني الإسرائيلي ولكنني لم اعلق على العلاقات الأميركية المكسيكية.» واكد نتانياهو" كانت لنا وستكون لنا علاقات جيدة مع المكسيك.»

الانقلابيون استهدفوا فرقاطة قبالة السواحل اليمنية

استشهاد بحارين سعوديين في هجوم حوثي

اعلنت قيادة التحالف العربي ان المتمردين الحوثيين هاجموا فرقاطة سعودية قبالة اليمن ما ادى الى استشهاد بحارين سعوديين واصابة ثلاثة اخرين بجروح، في مواجهة نادرة في البحر بين الطرفين.

واوضحت قيادة التحالف في بيان نشرته وكالة الانباء السعودية الرسمية الاثنين ان الفرقاطة السعودية تعرضت "اثناء قيامها بدورية مراقبة غرب ميناء الحديدة لهجوم ارهابي من قبل ثلاثة زوارق انتحارية تابعة للمليشيات الحوثية"، من دون ان تحدد تاريخ الهجوم.

واضافت ان الفرقاطة السعودية "قامت بالتعامل مع الزوارق بما تقتضيه الحالة الا أن أحد الزوارق اصطدم بمؤخرة السفينة مما نتج عنه انفجار الزورق ونشوب حريق في مؤخرة السفينة حيث تم التحكم بالحريق" واطفائه من قبل طاقم البحارة.

لكن الحادث ادى رغم ذلك الى مقتل اثنين من افراد طاقم السفينة واصابة ثلاثة اخرين بجروح، وفقا للبيان الذي اوضح ان السفينة السعودية "واصلت مهامها الدورية في منطقة العمليات، فيما واصلت القوات الجوية وسفن قوات التحالف متابعة الزوارق الهاربة والتعامل معها».

ويسعى التحالف بقيادة السعودية منذ ان بدا ضرباته ضد المتمردين الحوثيين وحلفائهم في مارس 2015، الى فرض سيطرته بشكل كامل على المنافذ البحرية لليمن بهدف منع وصول الاسلحة الى المتمردين المتحالفين مع مناصري الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وتوجه السعودية اتهامات الى ايران بتسليح المتمردين .

وفي بيان نشرته وكالة الانباء اليمنية "سبأ" المتحدثة باسم الحوثيين، اعلن المتمردون تبنيهم للعملية من دون ان يوضحوا طبيعة الهجوم وما اذا كانت شنته قوارب "انتحارية».

وقال البيان نقلا عن "مصدر عسكري" ان "البارجة السعودية تمت اصابتها بدقة عالية بعد عملية رصد دقيق قبالة السواحل الغربية».

بدا التحالف عملياته في اليمن في اعقاب سيطرة الحوثيين وحلفائهم على العاصمة صنعاء وتمددهم نحو مناطق اخرى في اليمن، ما اجبر حكومة الرئيس المعترف به عبدربه منصور هادي للمغادرة الى الرياض ونقل مقر سلطته الى مدينة عدن الجنوبية. وفشلت الامم المتحدة في التوصل الى اتفاق لاطلاق النار بين الطرفين، محذرة من ان اليمن بات يواجه خطر المجاعة في ظل استمرار المواجهات ونقص الغذاء. وطرحت خارطة طريق تنص على ان يسلم هادي صلاحياته الى نائب رئيس توافقي خلال شهر من توقيع اتفاق السلام، وهو ما يرفضه الرئيس المعترف به.

إسرائيل تزعم أن دافعا إرهابيا وراء مقتل إسرائيلي مطلع العام

تأجيل التصويت على قانون يتيح للاحتلال استملاك أراض فلسطينية محتلة

البرلمان الإسرائيلي يؤجل التصويت على تخصيص مئات من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

اعلنت السلطات الاسرائيلية أمس الأول ان اسرائيليا قتل برصاص اطلقه عربي اسرائيلي في مدينة حيفا مطلع يناير نتيجة «هجوم ارهابي».

وقتل الاسرائيلي غاي كفري بالرصاص في الثالث من يناير، لكن الشرطة لم تتمكن على الفور من تحديد دوافع الجريمة التي وقعت بعد اصابة الحاخام يحئيل الوز في اطلاق نار في المدينة نفسها الواقعة في شمال اسرائيل.

واوضحت الشرطة في بيان ان منفذ الهجومين هو محمد شناوي (21 عاما) الذي استسلم بعد أيام، لكن التحقيق استغرق بعض الوقت. وقال جهاز الامن الداخلي الاسرائيلي (شين بت) ان شناوي استهدف الحاخام بسبب "مظهره اليهودي" ثم اطلق النار على امرأة من دون ان يتمكن من اصابتها. وفي طريق عودته الى منزله صادف كفري واصابه بجروح قاتلة.

من جهة اخرى، أجل الكنيست الإسرائيلي حتى بداية الأسبوع المقبل التصويت على مشروع قانون يتيح لاسرائيل استملاك مئات الهكتارات من الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وفق موقع البرلمان الاسرائيلي.

وكان يفترض البدء الاثنين بالتصويت على مشروع القانون في قراءتين ثانية وثالثة بعد الموافقة عليه في قراءة اولى في ديسمبر.

يتيح القانون الذي أعدته مجموعة ضاغطة مؤيدة للاستيطان تحويل اراض خاصة فلسطينية الى أراض اسرائيلية بعد ان بنى عليها مستوطنون بؤرا عشوائية اما لأنهم كانوا يجهلون انها ملكية خاصة او لان الدولة تغاضت عنهم. وسيتم التعويض على ملاك الارض الفلسطينيين ماليا او بمنحهم اراض اخرى.

وقالت منظمة السلام الآن المناهضة للاستيطان ان القانون سيتيح لاسرائيل جعل قرابة اربعة الاف مسكن بنيت في مستوطنات تعتبرها اسرائيل قانونية او عشوائية مساكن قانونية بنظر القانون الاسرائيلي. واضافت ان القانون سيتيح مصادرة اكثر من 800 هكتار من الاراضي الفلسطينية.

واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية هذا القانون بمثابة "اعلان الحرب" في حين ادانته الاسرة الدولية والمدافعون عن القضية الفلسطينية.

ويقول معارضوه ان اسرائيل ستطبق من خلال القانون لاول مرة قانونها المدني في الضفة الغربية ليس فقط على الافراد وانما على اراض معترف بها انها فلسطينية. ووصف زعيم حزب العمال اسحق هرتسوغ القانون بانه اعلان ضم.

وتوصلت المعارضة اليسارية الى تاجيل المناقشات في جلسة موسعة الى الاثنين بعد ان طلبت تأجيلها 38 يوما وفق موقع الكنيست. وبذلك سيعرض القانون للتصويت ليل السادس الى السابع من فبراير على اقل تقدير وقبل يوم من موعد اخلاء بؤرة عمونا الاستيطانية العشوائية بقرار قضائي.

ومصير هذه المستوطنة العشوائية التي امر القضاء الاسرائيلي بازالتها لانها بنيت على اراض خاصة فلسطينية كان السبب المباشر وراء مشروع القانون ولم يتمكن المستوطنون من انقاذها عبر تمرير القانون مبكرا.

وتعتبر كل المستوطنات الاسرائيلية غير قانونية بنظر القانون الدولي ويعتبرها قسم كبير من المجتمع الدولي عقبة امام السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين.